مفهوم الأمن البيئي:

أولا: المنظورالأمني للبيئة:

في قمة الأرض عام 1992 بريو دي جانيرو، تعهدت أكثر من 150 دولة بالعمل لدرأ التأثيرات البشرية الخطيرة على المناخ العالمي، بالتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ. وجاء تحركهم هذا استجابةً للأدلة العلمية المتزايدة التي قدمتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والتي أشارت إلى أن المستويات المتواصلة الارتفاع من غازات الدفيئة في الغلاف الجوي والمتسبب فيها النشاط البشري بدأت تترك تأثيرًا ملحوظًا وربما مدمرًا على المناخ العالمي .

وبصرف النظر عن الغموض الذي يلف طبيعة الآثار المحتملة للتغير في المناخ من حيث نطاقها وسرعتها واتجاهاتها، حيث رغم وضوح التهديدات، لا نستطيع التنبؤ بحين الحد الحرج من سلسلة الحوادث المناخية، فإن مجرد الإقرار بحقيقة الظاهرة كاف لدق ناقوس مخاطر اللاأمن المناخي على استقرار البيئة، والتي تفاقم تداعيات مشكلة الارتفاع العام في درجات الحرارة العالمية .

حيث تتعلق بعض أهم المشكلات بالتوزيع الجغرافي غير العادل للتغيرات المناخية، والزيادة المتوقعة في التقلبات المناخية. وفي حين يمكن أن ترتفع درجات الحرارة في العالم عامة، قد تصبح بعض المناطق أكثر حرارة بدرجة كبيرة، بينما قد تشهد مناطق أخرى ارتفاعًا أقل في درجة الحرارة. قد تكون التأثيرات على نمط هطول المطر واسعة النطاق وغير متساوية، وقد تصاحبها تأثيرات حادة على صلاحية الزراعة في بعض المناطق. علاوةً على هذا كله، أصبحنا ندرك أن تغير المناخ العالمي قد ينطوي على زيادة في عدم استقرار أنماط المناخ، ووقوع أحداث عنيفة بتواتر وشدة أكبر.... وذلك خاصة في المناطق الهشة التي تعاني في مجملها فشلا شاملا حتى غدا من أبرز مفاصله الانكشاف الأمني المترتب عن الأوضاع البيئية المضطربة وفي مقدمتها أعراض تمزق المناخ العالمي. .

وانطلاقا من كون البيئة الكبرى هي مجموع البيئة الطبيعية والبيئة المجتمعية وباعتبارها ليست منفصلة عن ذات الانسان بل إن هذا الأخير هو جوهر عناصرها وعلاقته بها ليست خطية بل علاقة تفاعل وتأثير متبادل.

يضيق الأمن البيئي بمحض التهديدات البيئية على الأمن الدولي والإنساني والتي ليست في النهاية سوى تحصيل انحرافات الأنشطة البشرية اتجاه البيئة، ولكن يتسع ليقتضي تأمين هذه الأخيرة ضد كل مظاهر

الإضرار والإهلاك وذلك عبر حفظ التوازن البيئي. حيث "كل ضرر يخل بالتوازن الإيكولوجي ويقوض أسباب وشروط وجود واستمرار مكونات المنظومة الحية، إنما يعد بمثابة تهديد فعلي لضمان استمرار واستقرار سبل وإمكانيات الحياة في جوهرها على وجه البسيطة ".

لقد أصبحت التغيرات المناخية مشكلة طارئة على البيئة الطبيعية وتشكل تهديدا لها يطال البيئة المحدثة التي تشكل الأساس الطبيعي الاجتماعي والاقتصادي للحياة، وهكذا تتم إعادة تشكيل مخاطر الأزمة المناخية الداخلة إلى البيئة الطبيعية وتوجيهها إلى البيئة المنشأة فتقوض بذلك المحيط الحيوي الذي يضمن مستقبل التواجد الانساني.

ثانيا: من التهديدات المناخية إلى الأمن البيئي:

يعود تبلور مفهوم التغيرات المناخية إلى أواخر ثلاثينيات القرن الماضي، حيث "في العام 1938 ظهر تقرير علمي عن العالم جورج كالندز جاء فيه أن انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون بكثرة إلى الغلاف الجوي قد يؤدي إلى تغيير في المناخ العالمي، وتأكد ذلك من القياسات الدقيقة لدرجات حرارة الجو وربطها بالزيادة في تركيزات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو والتي تم رصدها بواسطة العالم كيلنج في جزر هاواي في العام 1958. "

وخلال العقود الأربعة الموالية ستتوالى دراسات وأبحاث تحليل السجلات المناخية لمناطق معينة مكنت من جمع دلائل تكشف عن تاريخ طويل من التغيرات في مناخ الأرض صاحبتها زيادات في معدلات درجات الحرارة وسقوط الأمطار وفي شدة الرياح وذلك في بعض المناطق مقابل تراجعها في مناطق أخرى، مما كان له أثر لافت على الأنظمة البيئية العالمية.

وأمام اللايقين الذي لف الاقتناع بحقيقة هذه الظاهرة لدرجة تحولت معها أحيانا إلى مرادف لمشكلة الاحتباس الحراري، واختلطت تفسيراتهما بين العوامل الطبيعية والبشرية، سوف لن تحظى القضية بالأهمية القصوى إلا مع العقد التسعيني من القرن العشرين، حينما ستنتقل من دائرة التناول العلمي المحض إلى دائرة الاهتمام الدولي ككل، بحيث صارت في بؤرة اهتمام معظم الدول المتقدمة، التي عملت على حشد الرأي العام العالمي لها. وتمكنت في ضوء ذلك من التوصل إلى اتفاقية إطارية بشأنها في سياق انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية سنة 1992 ب"ريو دي جانيرو ."

وتعرف الاتفاقية الاطارية التغيرات المناخية بأنها "تغير في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ، بالإضافة إلى

التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة". حيث تحرّى هذا التعريف التمييز بين التقلبات المناخية التي ينسبها للعوامل الطبيعية وتحدث على فترات زمنية قصيرة، ثم التغيرات المناخية التي تسببها العوامل البشرية وتقع على فترات زمنية أكثر من عدة عقود، وهو ما يجعل الاستجابة في هذه الحالة تكون بطيئة .

وقد اندرج تدويل قضية التغيرات المناخية خصوصا والمشكلات البيئية عموما ضمن سياق تحولات النظام الدولي، حيث بعد نهاية الحرب الباردة أخذت السياسات العالمية تهتم كذلك بالمسائل البيئية الى جانب الاقتصادية والاجتماعية منها، بعدما كانت قبلا تركز أكثر على الاختيارات الجيوسياسية والجيوبوليتيكية التقليدية فحسب، وهكذا تبلور منظور جديد للأمن متعدد الأبعاد غير مقصور على البعد العسكري، وإنما ممتد إلى شمول البعد البيئي جملة لا تفصيلا .

وبالرغم من أن النقاش حول قضايا الأمن البيئي بدأ مع أواخر ثمانينيات القرن الماضي، إلا أن المفهوم لم يستحدث إلا مع بداية التسعينيات وذلك حينما أخذت الدراسات الاستراتيجية في التعبير عن الاهتمام القطري والعالمي بالمشكلات البيئية بمصطلح أمن البيئة وتؤطر هذه الأخيرة ضمن قضايا الأمن القومي، ليتم تبنيه في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994 الذي أكد على أنه من الصعب المحافظة على الأمن الدولي دون تحقيق الأمن البيئي، كما أدرجه ذات التقرير ضمن الأبعاد السبعة للأمن الإنساني، ومن هنا شُرع استدخال مفهوم الأمن في الأدبيات البيئية، حيث أصبح أكثر عمقا وإلى ما هو أبعد من أمن الدولة، على أن امتداده إلى القطاع البيئي جاء كنتيجة لتحويل التركيز من أمن الدولة إلى أمن الأنسان .

فمع ظهور مفهوم الأمن الإنساني تشكل أساس متين للبعد البيئي بربطه بالأبعاد الأخرى للأمن الإنساني وعليه صار ربط البيئة بالمخاوف الأمنية يراد منه ضمان تحقيق أقصى ما يمكن من السلامة والأمن، وهو ما قاد إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" إلى أن تتبناه كجزء من مبادئ الأمن القومي لبلاده.

ويتناول مفهوم الأمن البيئي تأثير التدهور البيئي العالمي على نظم الحياة في الكرة الأرضية بما في ذلك الوجود الإنساني، حيث يتعامل مع أخطار لا تقل في درجتها عن الأخطار العسكرية التقليدية، لكنها تتطور ببطء شديد مقارنة معها، وذلك كما يبدو مع مخاطر ظاهرة التغيرات المناخية.

وقد عرّف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقرير التنمية البشرية الأمن البيئي بما يعني "توفير بيئة آمنة بعيدة عن المخاطر وأضرار الكوارث الطبيعية والبيئية".

ما العمل؟

إن آثار التغيرات المناخية على الأمن العالمي تنبه إلى المصير المشترك الذي ينتظر المجتمع الدولي ويهدد سبل البقاء الإنساني بها. ولكنه أيضا فرصة للقيام بالإصلاحات المؤجلة، ولذلك وجب قبل الفوات بلورة ومأسسة سياسة مناخية ضمن استراتيجية شاملة للعمل البيئي.

على أن تكون نقطة البداية من إنتاج المعرفة حول آثار التغيرات المناخية مع إشراك مكونات المجتمعين العلمي والمدني، ليتم تقاسمها فيما بين الأقطار والأقاليم. ولغاية تعزيز عمل الدول في الاستجابة لفوضى النظام العالمي المناخي الجديد، وذلك على أساس إدماج التكيف في التشريعات والسياسات الوطنية لتشمل القطاعات المتأثرة، كما ينبغي تخصيص الميزانيات وحشد الوسائل التقنية اللازمة لمواجهة التحديات التي سيفرضها تغير المناخ على الأمن البيئي، وذلك في مسعى لتحقيق التكامل البيئي على المستوى العالمي.

ولأن مشكل التغير في المناخ هو أثر كوكبي لفعل محلي، لا تستطيع أي دولة أو حتى قارة وهي تتحرك لوحدها أن تحدث تأثيرا ملموسا، لأن التأثير على المناخ العالمي يحدده المخزون الكلي من انبعاثات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، فمثلا إفريقيا مسؤولة فقط عن 3% منها، وهي الأكثر تضررا من تداعياتها، وبذلك سوف لن تجني منفعة كبرى من خفض هذه الانبعاثات محليا. وعليه ينبغي أن تناضل جماعة الدول النامية ضد مثل هذا الظلم المناخي في إطار دبلوماسية خضراء من داخل المنظمات الدولية البيئية وفي مفاوضات المناخ وذلك للضغط على دول الشمال الصناعي لتحمل مسؤوليتها التاريخية والالتزام بالدين المناخي المستحق للجنوب تحقيقا للعدالة المناخية.